الأمم المتحدة

S/PRST/2005/54

مجلس الأمن

Distr.: General
9 November 2005
Arabic
Original: English

بيان صادر عن رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٥٣٠٢، المعقودة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون ''الحالة في الصومال'' أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

''يعيد مجلس الأمن تأكيد جميع بياناته وقراراته السابقة بشأن الحالة في الصومال، وعلى وجه الخصوص بيانه الرئاسي (S/PRST/2005/32) المؤرخ ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٥، والقرار ١٦٣٠ المؤرخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

''ويرحب مجلس الأمن بتقرير الأمين العام المؤرخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ (S/2005/642)، ويؤكد مجددا التزامه بتحقيق تسوية شاملة ودائمة للحالة في الصومال واحترامه لسيادة وسلامة أراضي الصومال واستقلاله السياسي ووحدته، تمشيا ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

''ويعرب مجلس الأمن عن قلقه بشأن البلاغات التي وردت مؤخرا عن الأنشطة العسكرية والخطب العدائية ويؤكد عدم قبول اللجوء إلى استعمال القوة العسكرية كوسيلة لتسوية الخلاف الراهن داخل المؤسسات الاتحادية الانتقالية. ويدين المجلس بأشد لهجة محاولة اغتيال رئيس الوزراء علي محمد غيدي، التي جرت، في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، في مقديشو.

''ويعرب مجلس الأمن عن قلقه وشعوره بالخيبة إزاء عدم إحراز تقدم في تحسين الروابط بين قادة المؤسسات الاتحادية الانتقالية، وانعدام فعالية البرلمان الاتحادي الانتقالي الذي يضطلع بدور هام في تعزيز العملية السلمية. ويدعو المجلس جميع الأطراف الصومالية وجميع قادة المؤسسات الاتحادية الانتقالية إلى اتخاذ خطوات محددة صوب التوصل، دونما تأخير، إلى اتفاق من خلال حوار شامل، ويشيد المجلس

091105 091105 05-59527 (A)
0559527

بمبادرة رئيس الوزراء الرامية إلى عقد اجتماع مبكر لمجلس الوزراء بكامل هيئته، في مقديشو، يعقبه دورة كاملة للبرلمان. ويؤكد المجلس على أن المسؤولية الرئيسية عن إحراز تقدم تجاه عودة الحكومة إلى أداء وظائفها بفعالية في الصومال تقع على عاتق قادة وأعضاء المؤسسات الاتحادية الانتقالية.

”ويؤكد مجلس الأمن تأييده القوي للممثل الخاص للأمين العام في جهوده الرامية إلى تيسير العملية السلمية في الصومال، ويشجع المبادرات الصومالية الداخلية الجارية. ويدعو المجلس جميع الدول الأعضاء إلى تقديم دعمها الكامل والفعال في هذا الصدد.

”ويشيد مجلس الأمن بالبلدان المجاورة، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، والاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الأوروبي، وجميع الدول الأعضاء المعنية، على حرصها الشديد وجهودها المتواصلة في دعم العملية السلمية في الصومال. ويحثها مجلس الأمن على استخدام نفوذها وقدرتها على التأثير من خلال نهج مشترك لكفالة حل المؤسسات الاتحادية الانتقالية لخلافاتها، وبناء الثقة من خلال حوار يشترك فيه الجميع، والمضي قدما بتسوية المسائل الرئيسية المتصلة بالأمن والمصالحة الوطنية.

”ويؤكد مجلس الأمن تأييده المتواصل للمؤسسات الاتحادية الانتقالية ويؤكد من جديد الحاجة إلى وضع خطة وطنية للأمن والاستقرار يجري الاتفاق عليها ويتم من خلالها توجيه أية جهود رامية إلى إعادة بناء القطاع الأمني.

”ويدين مجلس الأمن ازدياد تدفقات الأسلحة إلى الصومال والانتهاكات المستمرة للحظر الذي فرضته الأمم المتحدة على توريد الأسلحة إليها. ويذكِّر المجلس كذلك جميع الدول بالامتثال امتثالا كاملا للتدابير المفروضة بموجب القرار ٧٣٣ ويحثها على اتخاذ جميع الخطوات الضرورية لمساءلة المخالفين.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه البالغ لازدياد حوادث القرصنة على امتداد سواحل الصومال. ويدين المجلس عمليات اختطاف السفن التي حدثت مؤخرا في المنطقة، وبخاصة السفن التي تحمل الإمدادات الإنسانية إلى الصومال. ويحث المجلس المؤسسات الاتحادية الانتقالية، والأطراف الفاعلة الإقليمية، والمنظمات الدولية ذات الصلة، على العمل سويا لمعالجة هذه المشكلة.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه المتزايد إزاء حالة المليون صومالي الذين يعيشون في حالة طوارئ إنسانية أو يعانون ضائقة معيشية خانقة، وإزاء ارتفاع

معدلات انعدام الأمن المدني والغذائي في أجزاء من جنوب الصومال، حيث تتفاقم حالة سوء التغذية. ويؤكد المجلس على أن تحسين إمكانية الوصول للأغراض الإنسانية إلى جميع الصوماليين المحتاجين عنصر هام في بناء سلام ومصالحة دائمين.

”ويسلم مجلس الأمن بدور مؤسسات المجتمع المدني، ولا سيما المجموعات النسائية وبما تقدمه من مساهمة في التقدم المحرز في عملية تسريح الميليشيات وتحسين الحالة الإنسانية في الصومال.

”ويحث مجلس الأمن بقوة المؤسسات الاتحادية الانتقالية على كفالة تيسير الوصول للأغراض الإنسانية وتوفير ضمانات سلامة وأمن العاملين في مجال المعونة. ويدين المجلس بأشد لهجة مقتل موظف الأمم المتحدة المعني بالأمن الوطني، في ٣ تشرين الأول/أكتوبر، في كيسمايو. ويطالب مجلس الأمن بمساءلة المسؤولين عن قتله.

”ويعيد مجلس الأمن تأكيد تأييده الكامل للعملية السلمية في الصومال والتزام الأمم المتحدة بتقديم المساعدة في هذا الصدد“.